

## في ذكرى تأسيسه السابعة والثمانين

### الشيوعي العراقي : لتوحد قوى التغيير وتهزم منظومة المحاصصة والفساد

في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، تحقق قدر كبير من النضج السياسي الاجتماعي للطبقة العاملة العراقية، وازداد وزنها على جميع الصعد، ما أهلها للقادم على الخطوة التي طال انتظارها، وهي تأسيس حزبها السياسي الخاص بها، أسوة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية ، للذود عن مصالحها الجذرية وقيادة نضالها ضد الائتلاف الرجعي الحاكم، وحماته الإنكليز .

ومن أجل هذا الهدف البليغ ، اتحدت الخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية في نهاية آذار 1934 لتشكل الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان حزبا من طراز جديد بمعنى الكلمة، ليس لأنه يمثل الطبقة العاملة وحلفاءها من الفقراء والمحروميين فحسب، وإنما لبرامجه واهدافه المتمثلة بتأمين مصالح وحقوق العمال والفلاحين وسائر الكادحين، وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وبناء النظام الديمقراطي فضلا عن نضاله العنيف، والبعيد عن الموسمية، كما كان الحال في ذلك الزمان.

وقد واصل الحزب نضاله المتفاني طيلة السبعة وثمانين عاما الماضية من عمره المجيد، وقدم آلاف الشهداء من قياداته وكوادره وأعضائه في سبيل سعادة الشعب ورخائه وحريته، وهو ما يتناقض كليا مع اجنادات الانظمة الرجعية والدكتاتورية التي تعاقبت على حكم العراق، ومارست ضد الحزب أقسى انواع البطش والتنكيل والتصفيات الجسدية والتشويه السياسي، أملا منها في ازاحته عن ساحة النضال وافراغها منه، لكنها استقرت كلها في الواقع من مستنقع نفایات التاريخ الآسن، وبقي الحزب شامخا، مزهو بابريقائه ورفيقاته، وهو يواصل نضاله الجسور صوب الوطن الحر والشعب السعيد.

وعقب الاحتلال الامريكي للعراق، وسقوط الطاغية، راود الشعب العراقي الامل بانهاء معاناته الرهيبة واقامة نظام يصلح ما افسده الطغاة ويتحقق له الكرامة والعدالة والمساواة، إلا ان حكام العراق الجدد عمقوا جراحه وادخلوه في نفق لا ذبالة ضوء في نهايته، لاعتمادهم نهجا كارثيا في إدارة الدولة، التي لم يكونوا مؤهلين لإدارتها إطلاقا، عبر ثالوث المحاصصة الطائفية الاثنية، والفساد والاستقواء بالأجنبى، وما نجم عنه من نهب للمال العام وفساد استحكم بجهات العراق الاربع ، مع غياب شبه كامل للخدمات وشمول البطالة حتى اصحاب الشهادات العليا، فباتت ثلث العراقيين تحت خط الفقر، رغم ان بلدتهم واحد من اغنى عشرة بلدان في العالم، بالإضافة الى ضياع الدولة وهبيتها في أروقة المليشيات وحملة السلاح المنفلت والشحن الطائفي والقتل على الهوية، وظهور المنظمات الارهابية التي احتلت ثلثي الارضي العراقي لتتكامل لوحة الخراب والدمار الشاملين التي رسمها المتنفذون الفاشلون.

ان هذه الاسباب وغيرها الكثير هي التي جعلت عملية التغيير الشامل تفكيرا ونهجا وأداءً ضرورة لا تقبل التأجيل، وهو ما وعنته الغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي وقامت بترجمته الى واقع ملموس في الحراك الاحتجاجي والمطابق منذ عام 2011، مرورا بعامي 2013 و 2015 وصولا الى الانتفاضة البطولية في الاول من اكتوبر 2019، وهي التي لخصت شعاراتها المطالب المشروعة لعامة الشعب العراقي في الانتخابات المبكرة وما تتطلبه من اصلاح للمنظومة الانتخابية بكل مكوناتها، قانون ومفوضية، وتفعيلا لقانون الاحزاب ومكافحة الفساد المالي والاداري، بدءا بحياته، ومن رفض المحاصصة بكل تلاوينها وتوفير الخدمات الضرورية. كذلك معالجة البطالة بجدية ورفع المستوى المعاشي، خاصة للفقراء والمحروميين وذوي الدخل المحدود، وانقاذ الاقتصاد الوطني من طابعه الريعى، بإحياء الصناعة والزراعة والخدمات الانتاجية، والقضاء على الارهاب والارهابيين، وحصر السلاح بيد الدولة ومنع التدخلات الاقليمية والدولية في شأن العراقى وغيرها من الشعارات الوطنية والديمقراطية، بيد أن اصحاب الوعي المأذوم والمتشبعين بالسلطة لم يكتفوا بعدم الاستجابة لهذه المطالب الحقة، وإنما واجهوا المنتفعين المسلمين بالقسوة المفرطة والعنف المنفلت، فسقط المئات من الشباب العراقي الثائر شهداء بربة، بأيدي قناصيهما وما يسمى بالطرف الثالث، وجروح الآلاف، فضلا عن الكذب والافتراء لتشويه سمعة الانتفاضة وسمعة المنتفعين الابطال، وسعفهم المحموم لشراء الذمم والاندساس في صفوفهم، بغية صرف الانتفاضة عن اهدافها النبيلة. واطلقوا في ذات الوقت حملة مسحورة لاستهداف الناشطين واختطافهم واغتيالهم وتغييب العشرات منهم، لأن الانتفاضة كما يدركون ستهي وجودهم السياسي وتقلل ابواب اللصوصية في وجوههم .

وما زال صناع القرار السياسي الى يومنا هذا مستمرين في بناء المزيد من المتأريخين السياسيه لاعتقادهم بانها ستحميهم من الغضب الشعبي ومن التغيير القادر لا محالة وآخرها القانون الجديد للمحكمة الاتحادية الذي كانوا يريدون عبره شرعة هيمنته لهم وسلطتهم المهزوزة، ونصف آخر ما تبقى من مقومات الدولة المدنيه، وهو ما جوبه برفض واسع جماهيري وسياسي. وبعد تعديل قانون المحكمة الاتحادية النافذ فالتعلق الى حسن اختيار اعضائها وقيامها بما يعزز البناء الديمقراطي والمدني للدولة العراقيه.

ان الانفاضة الباسلة والحرث الجماهيري عموما، سوف يتجددان بقوة اكبر لان اسبابهما ما زالت قائمه بل ازدادت عمقا وحجما وعددا، وارهاصاتها تضيء اليوم اجواء الوطن في الناصرية الثائرة وبقية المحافظات العراقيه .

كما ان المساعي الخيرة، جارية على قدم وساق لتشكيل الاطر القيادية والتنسيقية والالقاء بالقوى المدنيه والديمقراطية، ومنها حزبنا الشيوعي العراقي، التي تعمل بهمة وشعور عالي بالمسؤولية لحشد كل الطيف السياسي والمجتمعى القادر على تغيير ميزان القوى بالطرق السلمية والدستورية وعبر المشاركة الفاعله والواسعة في الانتخابات المقبله مع نضال لا يكل لتوفير مستلزمات اجراءها بنزاهه وعدالة .

فلتوحد كل القوى المتطلعة إلى التغيير، والتي لها مصلحة في انجازه والعمل بصدق واخلاص لما فيه مصلحة الشعب العراقي، ووازحة هذه الأقلية المتنفذة، الحاقدة والفاشلة في كل شيء عدا اللصوصية .

ان حزب الشيوعيين العراقيين سوف لن يألوا جهدا ولن يدخل بشيء من أجل جمع القوى المدنيه والديمقراطية وكل الوطنين من أبناء شعبنا في جهة عريضة قادرة على إحداث التغيير المنشود والخلاص من منظومة المحاصصة والفساد والانتقال ببلدنا وشعبنا من اللادولة الى الدولة المدنيه الديمقراطية والعدالة الاجتماعيه .

عاش شعبنا العراقي، وقوه الوطنية الديمقراطية  
المجد لشهداء الحزب الميامين  
عاش الحزب الشيوعي العراقي في ذكرى تأسيسه السابعة والثمانين

اللجنة المركزية  
للحزب الشيوعي العراقي  
23 اذار 2021